بيروت، في ٢٠ آذار، ٢٠٢٥

الموضوع: سؤال موجَّه إلى الحكومة حول تنفيذ خطَّة العمل التي وضعتها "مجموعة العمل المالي" (فاتف) لخروج لبنان عن "قائمة الدول الخاضعة للرقابة المتزايدة – القائمة الرماديَّة".

المرجع: المادَّة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النوَّاب.

دولة الرئيس نبيه بري المحترم،

رئيس مجلس النوَّاب.

تحيَّة طيِّبة وبعد،

عطفاً على الموضوع المبيَّن أعلاه، وحيث أنَّهُ تمَّ إدراج لبنان على "القائمة الرماديَّة" من قبل "مجموعة العمل المالي" (فاتف) في ٢٥ تشرين الأول، ٢٠٢٤، وترافق ذلك مع وضع الـ "فاتف" خطَّة عمل تمتد على مدى سنتين – مع نهاية العام ٢٠٢٦ – متضمنةً إجراءات وتدابير واضحة للجهات المعنيَّة في لبنان – المدرجة أدناه – يجب اتخاذها لضمان الخروج عن "القائمة الرماديَّة" تجنّباً للعواقب السلبيَّة على التعاملات الماليَّة بين المؤسسات اللبنانيَّة مع الخارج وما لذلك من تداعيات على الاقتصاد اللبناني والحقوق الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة للمواطنين والمواطنات التي يكفلها الدستور اللبناني والتزامات الدولة اللبنانيَّة الدوليَّة،

الجهات المعنيَّة بتنفيذ خطَّة العمل:

1. *وزارة الماليَّة (متضمنتاً: مديريَّة الجمارك العامَّة، مديريَّة الواردات)*
2. *وزارة الدفاع الوطني (متضمنتاً: المحكمة العسكريَّة الدائمة في بيروت، مديريَّة المخابرات في الجيش اللبناني)*
3. *وزارة الداخليَّة والبلديَّات (متضمنتاً: المديريَّة العامَّة لقوى الأمن الداخلي، المديريَّة العامَّة للأمن العام، المديريَّة العامَّة للشؤون السياسيَّة واللاجئين)*
4. *وزارة العدل (متضمنتاً: النيابة العامَّة التمييزيَّة، السجل التجاري، مكتب التعاون الدولي، الرقابة على كتَّاب العدل)*
5. *الهيئة الوطنيَّة لمكافحة الفساد*

PY S.A F.H Y.Y ١٨١ AA

6. لجنة التنسيق الوطنيَّة لمكافحة الإرهاب

7. نقابة المحامين في بيروت

8. نقابة المحامين في طرابلس

9. نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان

وحيث أنَّ التجربة ما قبل إدراج لبنان على "القائمة الرماديَّة" في ما عُرف بـ "فترة السماح" منذ تشرين الأول ٢٠٢٣ حتَّى تشرين الأول ٢٠٢٤ لتطبيق ٤٦ إجراء تصحيحي لم تكن مشجعة، إذ خَلُصت إلى تطبيق ٢٥ إجراء بشكل جزئي في حين أنَّ ٢١ إجراء لم تطبق أبداً، وذلك بحسب ما تظهره دراسة أجراها "المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان" و"سكاي للأبحاث والاستشارات" (**مرفقة**) بالاستناد على ٤٧ مراسلة بين رئيس الحكومة السابق الأستاذ نجيب ميقاتي والجهات المعنيَّة،

وحيث أنَّ هذه الدراسة توضح أيضاً مدى الإهمال من قبل عدد كبير من الجهات المعنيَّة لاسيَّما الوزارات؛ إذ استغرقت بعض الوزرات سبعة أشهر للرد على رئاسة مجلس الوزراء بعد ثلاث مراسلات تطلب منهم تنفيذ الإجراءات بالسرعة القصوى، ليأتي ردها أخيراً بشكل لا يمكن وصفه إلَّا بأنَّهُ كتب رفع مسؤوليَّة، فكانت معظم المراسلات الواردة إلى رئاسة مجلس الوزراء لم تتضمَّن معلومات عن تنفيذ فعلي للإجراءات، بل اقتراحات للتنفيذ وتقديم الأعذار لعدم التنفيذ،

وحيث أنَّ تنفيذ الإجراءات التصحيحيَّة الواردة في خطَّة العمل ضرورة ملحَّة، ليس فقط لإزالة لبنان عن "القائمة" الرماديَّة"، بل لتعزيز قدرة الدولة اللبنانيَّة والمحامين وكتَّاب العدل وخبراء المحاسبة على مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والذي بدوره ينعكس إيجاباً على تعزيز حكم القانون والحقوق السياسيَّة والمدنيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة للمواطنين والمواطنات،

وحيث أنَّهُ آخر كتاب صدر عن رئيس الحكومة السابق للجهات المعنيَّة كان بتاريخ ١٩ كانون الأول، ٢٠٢٤ تحت الرقم ٢١٣٢/ص، والذي تضمَّن إلى جانب الإجراءات المطلوبة من كل جهة على حدة، الطلب أن يتم:

"بالسرعة القصوى، وضع جدول زمني لتنفيذ الإجراءات التصحيحيَّة المطلوبة ضمن المهل المحدَّدة من قبل الـ "فاتف"، وفقاً للجدول المُرفق ربطاً، وتزويدنا وهيئة التحقيق الخاصَّة في مصرف لبنان بنسخة عنه، فضلاً عن تكليف شخص أو أكثر لمتابعة تنفيذ المطلوب، توثيق التقدّم الحاصل وإبلاغه، بصورة دوريَّة، هيئة التحقيق الخاصَّة بصفتها المنسّق الوطني لعمليَّة التقييم".

وحيث أنَّهُ، بحسب ما وردنا من معلومات، أنَّ وزارة العدل هي الجهة الوحيدة التي قامت بتنفيذ المطلوب منها في آخر كتاب صادر عن رئيس الحكومة السابق،

ولمَّا كانت الحكومة الجديدة قد نالت ثقة مجلس النوَّاب بعد رفعها شعار "الإصلاح والإنقاذ"،

ولمَّا كان لمجلس النوَّاب دوراً أساسياً إن كان في إقرار بعض التشريعات المطلوبة ضمن خطة العمل أو على صعيد ممارسة الرقابة البرلمانيَّة على أعمال الحكومة،

PY SA F.H YY IM AA

لذا جئنا بكتابنا هذا، لتوجيه الأسئلة التالية لرئاسة الحكومة اللبنانيَّة عبر رئاستكم الكريمة:

1 . هل قامت كل الجهات المعنيَّة بخطَّة العمل الخاصَّة بتنفيذ الإجراءات المطلوبة من قبل الـ "فاتف" بوضع جدول زمني لتنفيذ الإجراءات التصحيحيَّة المطلوبة ضمن المهل المحدَّدة من قبل الـ "فاتف" وزودت رئاسة الحكومة وهيئة التحقيق الخاصَّة بنسخة عنه؟ من هي الجهات التي قامت بهذا الإجراء ومن هي التي لم تقم به حتَّى تاريخ ردكم على كتابنا هذا؟

2 . هل قامت كل الجهات المعنيَّة بخطَّة العمل الخاصَّة بتنفيذ الإجراءات المطلوبة من قبل الـ "فاتف" بتكليف شخص أو أكثر لمتابعة تنفيذ المطلوب منها وتوثيق التقدم الحاصل؟ وهل تقوم بإبلاغه بصورة دوريَّة لهيئة التحقيق الخاصَّة؟ من هي الجهات التي قامت بهذا الإجراء ومن هي التي لم تقم به حتَّى تاريخ ردكم على كتابنا هذا؟

على أن تتم الإجابة على هذه الأسئلة ضمن مهلة خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ تسلمها عملاً بأحكام المادَّة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النوَّاب.

كما نطلب إليكم، بالإضافة إلى توجيه هذه الأسئلة إلى رئاسة الحكومة، الطلب أن يتم، وبشكل دوري، مشاركة التقدم الحاصل في تنفيذ خطة العمل المطلوبة من قبل الـ "فاتف" مع مجلس النوَّاب ليتسنَّى لنا ممارسة دورنا التشريعي والرقابي بشكل فعَّال.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

وشكراً.

النواب